

## عارض التركيب في الجملة الفعلية في ديوان الصرصري

ويس جميل ثلج ويس

أ.د. صبيحة حسن طعيس

جامعة المستنصرية - كلية التربية الأساسية - قسم اللغة العربية

[wiesalwiese2000@gmail.com](mailto:wiesalwiese2000@gmail.com)

٠٧٨٠٠٧٦١٩٣١

### مستخلص البحث:

عارض التركيب من أهم الظواهر النحوية البارزة التي احتفلت اللغة العربية فيها، وعارض التركيب يكون على قسمين: أحدهما التقديم والتأخير، والآخر: الحذف، إذ يعد التقديم والتأخير من أهم الظواهر اللغوية التي يكسب اللغة مرونة، إذ تسمح للمتكلم بأن يتخطى الرتب المحفوظة في كلامه، لذلك اهتم به النحاة وأفردوا له مباحث في مؤلفاتهم، والتقديم والتأخير يكون على نوعين: على نية التأخير، والآخر: لا على نية التأخير، أما الحذف فهو من أهم عوارض التركيب ولا يأتي بالجملة إلا لفائدة تتمثل في اكساب الكلام ومعانٍ عميقة، وإيجازاً بليغاً، وبما أن الأصل على الكلام هو الذكر، لذلك لا يجوز الحذف إلا بوجود قرينة وهي إما أن تكون لفظية أو حالية.

الكلمات المفتاحية: عارض - الجملة الفعلية - ديوان - الصرصري.

### أولاً: التقديم والتأخير:

التقديم في اللغة: وهو من القَدَم وهو ما يَطَأُ عليه الإنسان، أو هو القَدَمَة وهي السابقة في الأمر (1)، وقال الجوهري: " والقَدَمُ أيضاً: السابقة في الأمر. يقال: فلان قَدَمُ صدق، أي أثره حسنة " (2)، والتأخير في اللغة: يُقال: " تَأَخَّرَ وَالشَّيْءُ جعله بعد مَوْضِعِهِ والميعاد أجله، (تَأَخَّرَ) عَنْهُ جَاءَ بعده وتقهر عنه وَلَمْ يصل إِلَيْهِ (اسْتَأَخَّرَ) تَأَخَّرَ " (3) وهما في الاصطلاح أي التقديم والتأخير يدلان على " تَقْدِيمُ مَا رُبِنَتْهُ التَّأخِيرُ كَالْمَفْعُولِ وَتَأخِيرُ مَا رُبِنَتْهُ التَّقْدِيمُ كَالْفَاعِلِ نُقِلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ رُبِنَتِهِ وَحَقَّهُ " (4) ومن هؤلاء النحاة الذين أفردوا مباحث في مؤلفاتهم سيبويه الذي قال " إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أغنى، وإن كانا جميعاً يُهَمَّانِهِمْ وَيَعْنِيَانِهِمْ " (5)، وقد عني بالجانب المعنوي للتركيب الاسنادية، إذ جعل المعرفة مبتدأ، والنكرة خيراً كما في جملة ( قائم زيد)، وبين ذلك في قوله " وهذا عربي جيد. وذلك قولك تميمي أنا، ومَشْنُوهُ مَنْ يَشْنُوكَ، ورجلٌ عبدُ الله " (6).

وأما ابن جني فيرى أن سبب التقديم هو الاتساع في الكلام إذ قال " فليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه، فأما خبر المبتدأ فلم يتقدم عندنا على رافعه؛ لأن رافعه ليس المبتدأ وحده، إنما الرافع له "المبتدأ والابتداء" جميعاً، فلم يتقدم الخبر عليهما معاً، وإنما تقدم على أحدهما وهو المبتدأ " (7) وكذلك ادلى البلاغيون عناية كبيرة بالتقديم والتأخير وذلك للكشف عما تنطوي عليه التراكيب من معانٍ دلالية واغراض بلاغية فأبو هلال العسكري (ت 395 هـ) يقول " وتجد اللفظة لم تقع موقعها، ولم تصل إلى مركزها، ولم تتصل بسلكها، وكانت قلقة في موضعها، نافرة عن مكانها، فلا تكررهما على اغتصاب الأماكن، والنزول في غير أوطانها " (8)، أما عبد القادر الجرجاني (ت 471 هـ) فنراه يقول عن التقديم والتأخير " هو باب كثير الفوائد، جمّ المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفتقر لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك، أن قدم فيه شيء، وحول اللفظ عن مكان إلى مكان " (9). وقد قسم الجرجاني التقديم على قسمين 10 :

1- التقديم على نية التأخير وذلك في كل شيء أقررت مع التقديم على حكمه الذي كان عليه، وفي جنسه الذي كان فيه، كخبر المبتدأ إذا قَدِّمته على المبتدأ، مثال ذلك (منطلق زيد)، فـ (منطلق) لم يخرج بالتقديم عما كانا عليه، من كون هذا خبر مبتدأ ومرفوعاً بذلك.

2- التقديم لا على نية التأخير وهو أن ينقل الشيء عن حُكْمٍ إلى حُكْمٍ، وتجعل له باب غير بابه، وإعراباً غير إعرابه، ويُحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبراً له، فنُقدِم تارةً هذا على ذلك، وأخرى ذلك على هذا.

إن النحاة جعلوا للكلام رُتباً بعضها أقدم من بعض فإن جاءت في الكلام على أصلها لم يكن من باب التقديم والتأخير، وإذا وضعت الكلمة في غير رُتبتها دخلت في باب التقديم والتأخير<sup>(11)</sup>، والجملة هي تراكيب إسنادية تتألف من المسند والمسند إليه وهما الاصل في بنائها<sup>(12)</sup>، ولا شك أن في تخصيص موضع المسند إليه في جملة من الجمل يترتب عليه التزام تحديد موضع المسند؛ لأن تقديم أحدهما استلزم تأخير الآخر والعكس بالعكس<sup>(13)</sup>، ولا يتقدم الخبر على المبتدأ إلا لداع استدعاه السياق<sup>(14)</sup>.

ورفض الكوفيون تقديم الخبر جملة وتفصيلاً سواء كان مفرداً أو جملة، ويرى بعضهم أن الحق مع البصريين في جواز تقديم الخبر على المبتدأ؛ لأنه جاء كثيراً في كلام العرب وأشعارهم نحو (في بيته يُؤتى الحكم)<sup>(15)</sup> .  
وتقديم الخبر لدى النحاة على ضربين:

1- تقديم الخبر وجوباً.

2- تقديم الخبر جوازاً.

### 1- التقديم في الوجوب

ذكر النحويون أنه يجب تقديم الخبر على المبتدأ في المواضع التالية:

1- ان يكون المبتدأ نكرة والخبر شبه جملة، قال ابن عقيل " أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مسوغ إلا تقدم الخبر والخبر ظرف أو جار ومجرور نحو عندك رجل وفي الدار امرأة فيجب تقديم الخبر هنا فلا تقول رجل عندك ولا امرأة في الدار وأجمع النحاة والعرب على منع ذلك وإلى هذا أشار بقوله ونحو عندي درهم ولي وطر البيت فإن كان للنكرة مسوغ جاز الأمران نحو رجل ظريف عندي وعندي رجل ظريف"<sup>(16)</sup>.

2- أن يكون الخبر محصوراً بـ (إنما) و (إلا) على المبتدأ، مثل قوله: ما لنا إلا اتباع أحمدا، ومثال (إنما): إنما عندك زيد<sup>(17)</sup>.

3- أن يكون الخبر طليعة الكلام، فابن عقيل قال " أن يكون الخبر له صدر الكلام نحو أين زيد فزيد مبتدأ مؤخر وأين خبر مقدم ولا يؤخر فلا تقول زيد أين لأن الاستفهام له صدر الكلام وكذلك أين من علمته نصيراً فأين خبر مقدم ومن مبتدأ مؤخر وعلمته نصيراً صلة من"<sup>(18)</sup>.

4- أن يكون الخبر (كم) الخبرية، أو مضافاً لها، فقال السيوطي " أن يكون كم الخبرية أو مُضَافاً إِلَيْهَا نَحْوُ كَمِ دِرْهَمٍ مَالِكٍ وَصَاحِبِ كَمِ غُلَامٍ "<sup>(19)</sup>.

5- أن يكون الخبر " دالاً على ما يفهم بالتقديم ولا يفهم بالتأخير نحو الله دَرَكٌ فلو لم يفهم منه معنى التَّعْجُبِ الَّذِي يفهم مِنْهُ التَّقديم "<sup>(20)</sup>.

وقد ورد في ديوان الصرصري تقديم الخبر وجوباً في مواضع غير قليلة، من ذلك ما ذكره الشاعر في قوله:

بليلة قرَّ سيره حين يهدأ<sup>(21)</sup>

فله عبدٌ ثار من بين أهله

ف (عبدٌ) مبتدأ مؤخر لأنه نكرة، و(فله) شبه جملة خبر مقدم.

وقوله:

فَقَلَّمَا يَنْجُبُ فِي آخِرِهِ أَيْنَ الْبَطِيءِ وَالْمَعْدُهُ فِي السُّرَى (22)

ف (أين) خبر مقدم، و(البطيء) مبتدأ مؤخر.

وقوله أيضاً:

فِيهَا سُرُورٌ وَنَعِيمٌ دَائِمٌ لَا يَنْقُضِي عَنْهُمْ وَأَمَّنٌ وَرَضَى (23)

فشبه الجملة (فيها) خبر مقدم، و(سرورٌ) مبتدأ مؤخر.

وقوله:

كَيْفَ السَّبِيلُ إِلَى لِقَائِكَ وَالْفَلَا قَدْ خُفَّ دُونَكَ ذَبَالاً وَصَفَاحَهَا 24

ف (السبيل) مبتدأ مؤخر، خبره مقدم (كيف).

وقوله أيضاً:

وَكَيْفَ اصْطَبَارُ الْقَلْبِ عَنْ وَجْهِ سَيِّدٍ جَمِيلٍ بِآيَاتِ الْكِتَابِ مُعَوِّذٌ 25

ف (اصطبار) مبتدأ مؤخر، و(كيف) في محل رفع خبر مقدم.

وثمة أمثلة<sup>26</sup> أخرى في ديوان الصرصري، جاء فيها الخبر مقدماً وجوباً على المبتدأ.

## 2- التقديم الجائز

الأصل في الجملة الأسمية أن يتقدم المبتدأ ويتأخر الخبر، وقد يتأخر الخبر عن المبتدأ في الجواز " وذلك إذا لم يُخَشَّ به التباسٌ، وقامت قرينة على التقديم، كقولك: (في الدار زيدٌ)، فقولك: (في الدار) شبه جملة، وشبه الجملة لا يكون مبتدأً، ونحو قوله تعالى: {سَلَامٌ هِيَ} (27) خبرٌ مقدَّمٌ ومبتدأٌ مؤخَّرٌ، بقرينة الأصل في أن يكون المبتدأ معرفة لا نكرة، و {سَلَامٌ} نكرة، و {هي} معرفة، فناسَبَ أن تكون المبتدأ " (28).

وقد تطرق النحاة لتقديم الخبر على المبتدأ جوازاً فذكروا المواضع التي يكون فيها هذا التقديم ومن أهمها ما يأتي:

1- يجوز تقديم الخبر على المبتدأ " ان لم يوهم ابتدائية الخبر او فاعلية المبتدأ او يقرن بالفاء او بالألف او معنى في الاختيار، او يكن لمقرون بلام الابتداء او لضمير الشأن او شبهه، او لادة استفهام او شرط او مضاف الى احدهما " (29).

2- قد يكون الخبر والمبتدأ معرفتين متماتلتين، مثل (الله إلهنا)، و (محمد نبينا)، و (زيد أخوك)، (عمرو منطلق)، نلاحظ في الامثلة يتساوى المبتدأ مع الخبر، والذي يتقدم في ذلك المبتدأ ويعمل فيما بعده، وهو الخبر (30).

3- ويجوز التقديم والتأخير " فيما فقد فيه موجهما، كقولك: "زيد قائم" فيترجح تأخيره على الأصل، ويجوز تقديمه لعدم المانع " (31)، وفي ذلك أن الأصل في الاخبار التأخير؛ لأن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ فيستحق التأخير كالوصف ويجوز تقديمه إذا لم يحصل بذلك لبس أو نحوه فتقول قائم زيد، وقائم أبوه زيد، وأبوه منطلق زيد، وفي الدار زيد، وعندك عمرو (32).

ان من يستقرئ ديوان الصرصري يجد فيه مواضع كثيرة لتقديم الخبر على المبتدأ جوازاً، ومنها ما ورد في قول شاعرنا:

فَعَلَيْكَ السَّلَامُ مَا لَاحَ نَجْمٌ وَدَوَامُ الْأَنْفَاسِ وَاللَّحْظَاتِ (33)

فكلمة (عليك) شبه جملة في محل رفع خبر مقدم جوازاً، والمبتدأ المؤخر (السلام).

وقوله:

وفي يدك لواء الحمد ثم لك  
فشبهه الجملة (في يدك) في محل رفع خبر مقدم، و (لواء) مبتدأ مؤخر.  
وقوله أيضاً:

فيه الجلالة والمهابة والهدى  
والبر والتقوى وفيه الجود<sup>35</sup>  
فشبهه الجملة (فيه) وقعت خبراً مقديماً جوازاً للمبتدأ المؤخر (الجلالة)، وكذلك وقعت شبهه  
الجملة (فيه) في الشطر الثاني من هذا البيت خبراً مقديماً جوازاً للمبتدأ المؤخر (الجواد).  
وكذلك قوله:

ولها الأمان وهل تخاف قلانص  
من دونها خفر الحسان خفير<sup>36</sup>  
ف (لها) شبه جملة في محل خبر مقدم جوازاً للمبتدأ المؤخر (الامان).  
وقوله:

ولء الشفاعة في المعاد وحوضه الـ  
عذب الروى ولء اللواء الأحوط<sup>(37)</sup>  
ففي هذا البيت نجد شاهدين على التقديم ففي الشطر شبه الجملة من الجار والمجرور (له)  
جاءت خبراً مقديماً، والمبتدأ المؤخر (الشفاعة)، اما في عجز البيت فتكرر شبه الجملة (له)  
وهو خبر مقدم جوازاً أيضاً، و (اللواء) مبتدأ مؤخر.  
وهناك مواضع<sup>(38)</sup> أخرى في ديوان الصرصري ورد فيها الخبر المقدم جوازاً على المبتدأ<sup>1</sup> لا يمكن  
ذكرها جميعاً في هذا المقام.

ثانياً: الحذف

الحذف من أهم التراكيب، وهو في اللغة يعني القطع، قال ابن منظور " حذَفَ  
الشيءَ يَحْذِفُهُ حَذْفًا: قَطَعَهُ مِنْ طَرَفِهِ " (39)  
أما في الاصطلاح: هو " إسقاطُ جزءِ الكلامِ أو كُلهُ لِدَلِيلٍ " (40)  
وقد قال الجرجاني عن أهمية الحذف " هو بابٌ دقيقُ المسلك، لطيفُ المآخذ، عجيبُ الأمر،  
شبيهةٌ بالسحر، فإنك ترى به تركَ الذِّكر، أفصحَ من الذِّكر، والصمتَ عن الإفادة، أزيدَ  
للإفادة، وتحدِّك أنطقَ ما تكونُ إذا لم تنطق، وأتمَّ ما تكونُ بياناً إذا لم تبين " (41)  
ولا يحذف الا بوجود قرينة فابن يعيش يقول " أنه قد تُوجدُ قرينةٌ لفظيةٌ، أو حاليةٌ تُعني عن النطق  
بأحدهما، فيُحذفُ لدلالته عليه، لأنَّ الألفاظَ إتما جيءَ بها للدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى بدون  
اللفظ، جاز أن لا تأتي به، ويكون مراداً حكماً وتقديراً " (42). ولأهمية الحذف نجد أن من النحاة من قد  
أفرد باباً له في بعض مؤلفاته ومنهم ابن جني الذي قال " باب في أن المحذوف إذا دلت الدلالة عليه  
كان في حكم الملفوظ به، إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه: من ذلك أن ترى رجلاً  
قد سدد سهمًا نحو الغرض ثم أرسله فتسمع صوتًا فتقول: القرطاس والله أي أصاب القرطاس. ف  
" أصاب " الآن في حكم الملفوظ به " (43)، وأشار أنه " قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف  
والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في  
معرفة " (44). وفضلاً عن وجود القرائن التي تدل على المحذوف فقد اشترط النحاة شروطاً أخرى  
للحذف من أهمها (45):

- أن لا يكون المحذوف مؤكداً.

- أن لا يكون المحذوف عاملاً ضعيفاً، فلا يجوز حذف ناصب الفعل إلا في حالة كثيرة الاستعمال فضلاً عن قوة الدلالة عليه.
  - أن لا يكون المحذوف عوضاً عن شيء.
  - أن لا يؤدي حذفه إلى أعمال العامل الضعيف مع إمكان أعمال العامل القوي أو إلى تهيئة العامل للعمل أو قطعه عنه.
- الجملة الفعلية تتألف من: الفعل ثم الفاعل ثم المفعول به إذا كان الفعل متعدياً، وأصل الجملة الفعلية التصريح بها جميعاً، إلا إذا دل دليل على حذف بعض عناصرها، فحينئذ يجوز حذفه.
- أ. حذف الفعل:**

إن الفعل ركن اساس في الجملة الفعلية فلولا وجوده في الجملة لم يوجد الفاعل أو المفعول به وقد قسم النحاة حذف الفعل بحسب امكانية ظهوره في الجملة من عدمها على قسمين جائز وواجب، فقد يحذف الفعل جوازاً لقيام قرينة تدل عليه وهذه القرينة إما أن تكون لفظية أو حالية فتعني عن الفعل ذلك لأن؛ " الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ، جاز أن لا تأتي به، ويكون مراداً حكماً وتقديراً " (46). ويرى سيبويه أن الفعل بحسب ذكره أو حذفه يُقسم على ثلاثة أقسام، إذ قال " أن الفعل يجري في الأسماء على ثلاثة مجاز: فَعْلٌ مُظَهَّرٌ لا يحسن إضماره، وفِعْلٌ مُضْمَرٌ مستعملٌ إظهاره، وفِعْلٌ مُضْمَرٌ متروكٌ إظهاره " (47). ومن يقرأ ديوان الصرصري بإمعان يجد أن حذف الفعل في هذا الديوان قد جاء في صورتين وهي ما يأتي:

1- حذف الفعل العامل في المفعول المطلق.

2- حذف الفعل بعد اداتي الشرط إن وإذا.

وبيانها على النحو التالي:

### 1- حذف الفعل العامل في المفعول المطلق:

كثيراً ما يرد في كلام العرب المصدر منصوباً وعامله محذوف وجوبا وإلى ذلك اشار سيبويه في قوله " وإنما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذكر مذكورٌ فدعوت له أو عليه، على إضمار الفعل، كأنك قلت: سَقَاكَ اللهُ سَقِيًّا، وَرَعَاكَ اللهُ رَعِيًّا " (48).

وقد ورد حذف عامل المصدر في ديوان الصرصري في عدة مواضع منها على سبيل المثال ما جاء في قوله:

عطفاً على عبدك الفقير ومن دعاه مَنَّا إليهم الرغب (49)

فـ (عطفاً) مصدر حذف العامل فيه وهو الفعل تقديره (اعطف).

وقوله:

واقْتَدَاءً بشيخِ صدقِ عليمٍ سالكٍ قد بنى على خيرٍ أس (50)

فـ (اقتداءً) مفعول مطلق عامله محذوف تقديره (اقتدي).

وقوله أيضاً:

فـ (أسفاً) مصدر عامله محذوف تقديره (أتأسف).

### 2- حذف الفعل بعد اداتي الشرط (إن وإذا):

إن من يستقرئ ديوان الصرصري يجد أن الفعل قد حذف بعد اداتي الشرط (إن وإذا) وبيان ذلك على النحو التالي:

- حذف الفعل بعد (إن)

(إن) من ادوات الشرط التي تختص بالدخول على الأفعال، وإذا جاء بعدها بعدها اسم فيقدر له فعل تفسيره الفعل المذكور بعد هذا الاسم، قال سيبويه " واعلم أن حروف الجزاء يقبح أن تتقدم الأسماء فيها قبل الأفعال، وذلك لأنهم شبهوها بما يجزم مما ذكرنا، إلا أن حروف الجزاء قد جاز فيها ذلك في الشعر لأن حروف الجزاء يدخلها فعل ويفعل.... فجاز هذا كما جاز إضمار الفعل فيها .... واعلم أن قولهم في الشعر: إن زيد يأتك كذا، إنما ارتفع على فعل هذا تفسيره " (51).

وقد حذف الفعل بعد (إن) الشرطية في موضعين من ديوان شاعرنا، وذلك في قوله:  
**وإن حدث يوماً ألمٌ بصاحب** **ولم تستطع دفعاً له عنه سلته** (52)  
(إن) أداة شرط، (حدث) فاعل لفعل محذوف تقديره (ألم) يفسره الفعل المذكور ب (ألم). وقوله:

**وإن صاحبٌ أصلاك نارَ جفائه** **بلا سبب نارَ القطيعة أصله** (53)

(إن) أداة شرط (صاحب) فاعل لفعل محذوف تقديره (أصلاك) يفسره الفعل المذكور ب (أصلاك).  
**- حذف الفعل بعد (إذا):**

ذكر بعض النحاة أن الفعل يحذف بعد (إذا) الشرطية ويقدر فعل لرفع الاسم الذي بعدها من لفظ الفعل المذكور نفسه؛ لأن (إذا) تطلب الفعل كما تطلبه (إن) فالاسم بعدها يأتي مرفوعاً بفعل محذوف تفسيره أيضاً هو كقولنا: إذا زيد حضر أكرمه (54) واستدل النحاة على ذلك بقوله تعالى (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) (55)، فالتقدير (إذا انشقت السماء انشقت) (56). إن من يقرأ ديوان الصرصري بإمعان يجد أن الفعل قد حذف بعد (إذا) الشرطية في مواضع غير قليلة منه ومن ذلك ما ورد في قوله:

**وإذا الخليلُ جفا ولئت له** **كرماً وما ترك اللجاج بذاً** (57)

(إذا) أداة شرط، و (الخليل) فاعل لفعل محذوف تقديره (جفا) يفسره الفعل المذكور. وقوله:

**إذا المعتدي أبدى حلفاً لها انتضى** **له المقتدي منها حاسماً مشحذاً** (58)

ف (إذا) أداة شرط، و (المعتدي) فاعل لفعل محذوف تقديره (أبدى) يفسره الفعل المذكور. وقوله أيضاً:

**إذا الحربُ مدّت للنزال رواقها** **ودارت على قطب الهلاك رحاها** (59)

ف (إذا) أداة شرط، و (الحرب) فاعل لفعل محذوف تقديره (مدت) يفسره الفعل المذكور. وثمة مواضع (60) أخرى حذف فيها الفعل بعد (إذا) الشرطية في ديوان الصرصري لا يتسع المقام لذكرى جميعاً.

### ب. حذف الفاعل

عمدة الجملة الفعلية الفاعل، وتزداد شدة التلازم بينه وبين الفعل؛ لأن الفعل لا يكون إلا بفاعل (61)، ولا يستغني أحدهما عن الآخر، ويكونا بذلك بمثابة الجزئين في الكلمة الواحدة (62)، وجمهور النحاة منعوا حذفه (63)، وبعضهم الآخر قد أجاز الحذف لغرض من الأغراض فينوب عنه بعد حذفه غيره إذا بني للمجهول (64). والفاعل يُحذف أيضاً مع أفعال (كثر، قل، طال) شرط دخول (ما) كافة عن العمل، وكذلك الحال مع: كثرما، قلما، طالما (65)، ولا " تدخل هذه الأفعال المكفوفة ب ما إلا على فعلية صرح بفعلها " (66). ولحذف الفاعل أسباب ذكرها الغلابيني إما للعلم به، نحو (وخلق الإنسان ضعيفاً)، وإما للجهل به، فلا يمكنك تعيينه، نحو (سرق البيت)، إذا لم تعرف السارق، وإما للرجبة في إخفائه للإبهام، نحو (ركب الحصان)، إذا عرفت الراكب غير أنك لم تُرد إظهاره، وإما للخوف عليه نحو (ضرب فلان)، إذا عرفت الضارب غير أنك خفت عليه، ولم تذكره، وإما للخوف منه، نحو

(سُرِقَ الخيل)، إذا عرفت السارق فلم تذكره، خوفاً منه، واما لشرفه، نحو (عَمِلَ عملاً منكراً)، إذا عرفت العامل فلم تذكره، حفاظاً لشرفه، وإما لأنه لا يتعلق بذكره فائدة، نحو قوله تعالى (وَإِذَا حُيِّتُمْ بِحَبِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا) (67)، فذكر الذي يُحْيِي لا فائدة منه، وإنما الغرض وجوب رد التحية لكل من يُحْيِي (68). وقد ورد هذا النوع في ديوان الصرصري على مواضع عديدة منها ما ذكره الشاعر في ديوانه:

ولو أنَّ الزمان إذا تقصَّى بها يُفدى بذلت له الفداء (69)

فـ (يُفدى) فعل مضارع، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره (هو). وفي قوله:

وكلَّ ما جاءت به الأخبار من صفاته تأويلها لا يُبتغى (70)

فنائب الفاعل ضمير مستتر تقدير (هو)، والفعل المضارع المبني للمجهول (يبتغى). وفي قوله أيضاً:

هل نظمان نحو منهلها العذب ورود به يُبئل الغليل (71)

فـ (يُبئل) فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل هو (الغليل). ج. حذف المفعول به

تتألف الجملة الفعلية من فعل وفاعل والذي يأتي بعدهما فضلة يجوز الاستغناء عنه، ولهذا أجاز النحاة حذفه بشرط أن يُصلح الكلام بعد إسقاطه (72)، ولا يجوز الحذف إلا إذا دلَّ على المحذوف دليل، وإلا يكون فيه ضرب من التكلف (73). وللمفعول به أهمية في الجملة، فنجد أن دلالاته تظهر في الفعل المتعدي خلافاً للفعل اللازم الذي بدوره لا يدل على المفعول أصلاً كما قال سيبويه " ألا ترى أن قولك قد ذهب بمنزلة قولك قد كان منه ذهبٌ. وإذا قلت ضرب عبد الله لم يستبين أن المفعول زيدٌ أو عمرو " (74). والحذف في المفعول به يكون على ضربين:

الأول: أن يُحذف المفعول به لفظاً ويراد معنى وتقديراً، نحو قوله تعالى: (لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ) (75)، لأنه لا بد لهذا الموصول من أن يرجع إليه من صلته، والآخر: أن يجعل بعد الحذف نسياً منسياً كأن فعله من جنس الأفعال غير المتعدية كما ينسى الفاعل عند بناء الفعل به، نحو: قولهم فلان يعطي ويمنع ويصل ويقطع (76).

وقد ورد في ديوان الصرصري على موضع، من ذلك قول الشاعر:

يُضِلُّ ويهدي والقضاء بأمره مضى نافذاً فيما يضرُّ وينفع (77)

حذف المفعول به من الجملة الفعلية (قوماً)، والتقدير: (يُضِلُّ قوماً ويهدي آخرين). الخاتمة:

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها:

- 1- التقديم الواجب كان أكثر شيوعاً.
- 2- التقديم الجائز كان أقل وفرة في ديوان الصرصري.
- 3- حذف الفعل كان أكثر شيوعاً في ديوان الصرصري من الفاعل والمفعول به.
- 4- حذف فعل العامل في المفعول المطلق، كان أقل من حذف الفعل بعد أداتي (إن، وإذا).
- 5- حذف الفاعل كان أقل شيوعاً في ديوان الصرصري.
- 6- حذف المفعول به على قسمين: لفظي، والآخر يكون جنسه من الأفعال غير المتعدية.

قائمة الهوامش:

- (1) يُنظر: العين: (قدم): 5/ 122.
- (2) الصحاح: (قدم): 5/ 2007.
- (3) المعجم الوسيط: (قدم): 1/ 8.
- (4) البرهان في علوم القرآن: 3/ 233.
- (5) الكتاب: 1/ 34.
- (6) الكتاب: 2/ 127.
- (7) الخصائص: 2/ 387.
- (8) الصناعتين: 134، 135.
- (9) دلائل الإعجاز: 1/ 106.
- (10) المصدر نفسه: 1/ 106، 107.
- (11) يُنظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها: 37.
- (12) يُنظر: شرح الكافية في النحو: 1/ 8.
- (13) يُنظر: من أسرار العربية: 306.
- (14) يُنظر: معاني النحو: 1/ 15.
- (15) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 56، وشرح التصريح على التوضيح: 1/ 217.
- (16) شرح ابن عقيل: 1/ 240.
- (17) يُنظر: أوضح المسالك: 1/ 212، وإرشاد السالك: 1/ 181، وشرح التصريح على التوضيح: 1/ 219.
- (18) شرح ابن عقيل: 1/ 243، ويُنظر: الكتاب: 2/ 128.
- (19) همع الهوامع: 1/ 387.
- (20) المصدر نفسه: 1/ 388.
- (21) ديوان الصرصري: 6.
- (22) المصدر نفسه: 14.
- (23) المصدر نفسه: 17.
- (24) المصدر نفسه: 100، وذيلاً: الرماح المهتزة.
- (25) المصدر نفسه: 136.
- (26) يُنظر: المصدر نفسه: 1، 7، 24، 31، 33، 37، 45، 47، 51، 52، 55، 59، 62، 67، 68، 74، 78، 85، 86.
- (27) القدر: 5.
- (28) المنهاج المختصر: 68.
- (29) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: 46، 47، وشرح التسهيل: 1/ 296.
- (30) يُنظر: شرح المفصل: 1/ 247، و معنى اللبيب: 566.
- (31) أوضح المسالك: 1/ 213.
- (32) يُنظر: شرح ابن عقيل: 1/ 227.
- (33) ديوان الصرصري: 70.
- (34) المصدر نفسه: 112، والثمد: الماء القليل.
- (35) المصدر نفسه: 118.
- (36) المصدر نفسه: 147.
- (37) المصدر نفسه: 267.
- (38) يُنظر: ديوان الصرصري: 1، 2، 3، 4، 17، 43، 47، 86، 91، 128، 180، 184، 246، 266، 308.
- (39) لسان العرب: (حذف): 9/ 39.
- (40) البرهان في علوم القرآن: 3/ 102.



- (41) دلائل الإعجاز: 1/ 146.  
(42) شرح المفصل: 1/ 239.  
(43) الخصائص: 1/ 285.  
(44) المصدر نفسه: 2/ 362.  
(45) يُنظر: مغني اللبيب: 786.  
(46) شرح المفصل: 1/ 239.  
(47) الكتاب: 1/ 296.  
(48) الكتاب: 1/ 312.  
(49) ديوان الصرصري: 35.  
(50) ديوان الصرصري: 244.  
(51) الكتاب: 3/ 112-114.  
(52) ديوان الصرصري: 465.  
(53) المصدر نفسه: الموضوع نفسه.  
(54) يُنظر: الأمالي الشجري: 1/ 48-49.  
(55) الإنشاق: 1.  
(56) يُنظر: المقتضب: 4/ 348، والخصائص: 2/ 382، وشرح المفصل: 3/ 122.  
(57) ديوان الصرصري: 135.  
(58) المصدر نفسه: 136.  
(59) المصدر نفسه: 625.  
(60) يُنظر: المصدر نفسه: 38، 74، 76، 79، 86، 126، 233، 236، 270، 273، 276، 295، 304، 326، 397، 426، 474، 500، 619، 624.  
(61) يُنظر: المقتضب: 1/ 19.  
(62) يُنظر: أسرار العربية: 81.  
(63) يُنظر: المقتضب: 1/ 19، و همع الهوامع: 2/ 252.  
(64) يُنظر: جامع الدروس العربية: 2/ 246، والنحو المصفي: 410.  
(65) يُنظر: الخصائص: 1/ 169، والمدارس النحوية: 269.  
(66) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: 156.  
(67) النساء: 86.  
(68) يُنظر: جامع الدروس العربية: 2/ 247.  
(69) ديوان الصرصري: 10.  
(70) المصدر نفسه: 17.  
(71) المصدر نفسه: 387.  
(72) يُنظر: الأصول في النحو: 2/ 317، والخصائص: 2/ 509، والمفصل: 79، وشرح المفصل: 1/ 420، و همع الهوامع: 2/ 11.  
(73) يُنظر: الخصائص: 2/ 362، و شرح ابن عقيل: 2/ 55، و همع الهوامع: 1/ 546.  
(74) الكتاب: 1/ 34.  
(75) هود: 43.  
(76) يُنظر: المفصل: 79، والبديع في علم العربية: 1/ 138، و شرح المفصل: 1/ 418، و همع الهوامع: 2/ 11.  
(77) ديوان الصرصري: 280.

### مصادر البحث:

1. ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
2. الامالي الشجرية: ضياء الدين ابي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي الحسنى المعروف بابن الشجري (ت 520 هـ)، الطبعة الاولى، دائرة المعارف العثمانية 1349.
3. البديع في علم العربية: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ.
4. البرهان في علوم القرآن: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤ هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، (ثم صورته دار المعرفة، بيروت، لبنان - بنفس ترقيم الصفحات).
5. جامع الدروس العربية: مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت ١٣٦٤ هـ)، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، الطبعة الثامنة والعشرون، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
6. الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلية (ت ٣٩٢ هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.
7. دلائل الإعجاز في علم المعاني: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت ٤٧١ هـ)، المحقق: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة، الطبعة: الثالثة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
8. شرح المفصل للزمخشري: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلية، المعروف بابن يعيش ويا بن الصانع (ت ٦٤٣ هـ)، تحقيق: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
9. العبر في ديوان من خبر، للذهبي، بيروت، المكتبة العصرية .
10. المدارس النحوية: أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف (ت ١٤٢٦ هـ)، دار المعارف.
11. مغني اللبيب عن كتب الأعراب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١ هـ)، المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥.
12. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر.

ترجمة المصادر العربية

1. Resorption of Beating from Lisan Al-Arab: Abu Hayyan Muhammad bin Yusuf bin Ali bin Yusuf bin Hayyan Atheer Al-Din Al-Andalusi (d. 745 AH), investigation: Rajab Othman Muhammad, Al-Khanji Library in Cairo, Edition: First, 1418 AH - 1998 AD.
2. Al-Burhan in the Sciences of the Qur'an: Abu Abdullah Badr al-Din Muhammad bin Abdullah bin Bahadur al-Zarkashi (d. 794 AH), investigator: Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, Edition: First, 1376 AH - 1957 AD, Dar Isa al-Babi al-Halabi and his partners, Arabic Books Revival, (Then it was photographed by Dar Al-Maarifa, Beirut, Lebanon - with the same page numbering).
3. Evidence of Miracles in the Science of Meanings: Abu Bakr Abd al-Qaher bin Abd al-Rahman bin Muhammad al-Farsi, the original, al-Jurjani al-Dar (d.
4. Explanation of the detailed explanation of al-Zamakhshari: Ya'ish ibn Ali ibn Ya'ish ibn Abi al-Saraya Muhammad ibn Ali, Abu al-Baqa, Muwaffaq al-Din al-Asadi al-Mawsili, known as Ibn Ya'ish and Ibn al-Sane' (d. , Edition: First, 1422 AH - 2001 AD.
5. Characteristics: Abu al-Fath Uthman ibn Jinni al-Mawsili (d. 392 AH), The Egyptian General Book Organization, Edition: Fourth.
6. Mughni al-Labib, on the books of Arabs: Abdullah bin Youssef bin Ahmed bin Abdullah bin Youssef, Abu Muhammad, Jamal al-Din, Ibn Hisham (d. 761 AH), investigator: Dr. Mazen Al-Mubarak / Muhammad Ali Hamdallah, Dar Al-Fikr - Damascus, Edition: Sixth, 1985.
7. Lessons in Diwan Min Khabar, by Al-Dhahabi, Beirut, Al-Moktaba Al-Asriyyah.
8. Al-Amali Al-Shajariyyah: Diao Al-Din Abi Al-Saadat, Hebat Allah bin Ali bin Hamza Al-Alawi Al-Hasani, known as Ibn Al-Shajary (d. 520 AH), first edition, The Ottoman Encyclopedia 1349.
9. Al-Muqtadab: 4/ 348
10. The Collector of Arabic Studies: Mustafa bin Muhammad Salim Al-Ghalayini (d. 1364 AH), Al-Asriyyah Library, Sidon - Beirut, Twenty-Eighth Edition, 1414 AH - 1993 AD.
11. Grammatical Schools: Ahmad Shawqi Abd al-Salam Dhaif, famous for Shawqi Dhaif (d. 1426 AH), Dar al-Ma'arif.
12. The students' guide to the rules of syntax: 156.



13. Hema Al-Hawame' in explaining the collection of mosques: Abd al-Rahman bin Abi Bakr, Jalal al-Din al-Suyuti (d. 911 AH), investigator: Abd al-Hamid Hindawi, Al-Tawfiqiyyah Library - Egypt.
14. Al-Badi' in the science of Arabic: Majd al-Din Abu al-Sa'adat al-Mubarak bin Muhammad bin Muhammad bin Muhammad Ibn Abd al-Karim al-Shaibani al-Jazari Ibn al-Atheer (d. 606 AH), investigation and study: Dr. Fathi Ahmed Ali Al-Din, Umm Al-Qura University, Makkah Al-Mukarramah - Kingdom of Saudi Arabia, Edition: First, 1420 AH.

**Deletion in the actual sentence in the collection of Sarsari**

**Prof. Dr. Sabiha Hassan Tais**

**Wes Lovely Snowman Wes**

Al-Mustansiriyah University - College of Basic Education - Arabic Language  
Department

[wiesalwiese2000@gmail.com](mailto:wiesalwiese2000@gmail.com)

07800761931